

(وفا ، ٢٦ / ١١ / ١٩٨٦) .

عضو الكنيست يائير تسبان (ميام) ، ردأ على قرار رئاسة الكنيست بعدم السماح بادراج موضوع بيع الاسلحة لايران ضمن جدول اعمال الكنيست، ان الحكومة ما زالت تورد اسلحة للنظام الذي يمول ويدرب ويرسل اراهبيين انتحاريين لضرب جنود الجيش الاسرائيلي في لبنان . وطالب تسبان بفرض رقابة برلمانية على بيع الاسلحة . وقال ان الذي بدأ هذه السياسة المشكوك فيها، هو اريئيل شارون، وانه علم من مصادر موثوقة انه، في مقابل بيع الاسلحة الخميني، اجري شارون اتصالات مع ضباط كبار سابقين في جيش الشاه، ابدوا اهتمامهم بتلقي مساعدة من اسرائيل للسعي من اجل قلب نظام الخميني . وقال تسبان، ايضاً: «وهكذا ينكشف الطابع المشكوك فيه، والذي يتسم بالمغامرة والنفعية للسياسة التي اتبعها شارون، والتي كشفتها بكاملها حرب لبنان، بكل المآسي التي احدثتها» (المصدر نفسه) .

١٩٨٦ / ١١ / ٢٧

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، نداء الى الملوك والرؤساء العرب ناشدهم فيه التحرك الفوري والتدخل لوقف المأساة التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان والتي تنفذها ميليشيا حركة «أمل» والمخابرات السورية (وفا ، ٢٧ / ١١ / ١٩٨٦) .

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي يزور العراق حالياً، مع الرئيس العراقي صدام حسين، وبحث معه في الاوضاع في المنطقة العربية بشكل عام، والوضع على الساحة اللبنانية، وما تتعرض له المخيمات الفلسطينية بشكل خاص (الشرق الاوسط ، ٢٨ / ١١ / ١٩٨٦) . وأكد الرئيس العراقي لعرفات وقوف العراق الثابت الى جانب الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف. واستنكر الاعمال التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان (وفا ، ٢٨ / ١١ / ١٩٨٦) .

• عُقد اجتماع في تونس، بدعوة من الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. ضم رؤساء مندوبي البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدة لدى تونس، وذلك للبحث في مجريات الوضع الفلسطيني الراهن . وعرض عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد) ، للمجتمعين، الوضع في الاراضي المحتلة، واعتداءات ميليشيا حركة «أمل» على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وما تم التوصل اليه حول الوحدة الوطنية

• دعا وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، في تصريح له، المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه ما يتعرض له سكان المناطق المحتلة من اعتداءات اسرائيلية، وخاصة ما تتعرض له مدينة القدس (الراي ، ٢٧ / ١١ / ١٩٨٦) .

• شكل رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والوزيران شمعون بيرس واسحق رابين، لجنة تحقيق، مهمتها معرفة المصدر الذي تسربت منه في اسرائيل حكاية دور اسرائيل في «المؤامرة الايرانية» او في صفقة الاسلحة الاميركية - الاسرائيلية - لايران (يديعوت احرونوت ، ٢٧ / ١١ / ١٩٨٦) . واعرب بيرس عن غضبه، عندما هب للدفاع عن الحكومة، التي تعرضت لهجوم شديد في الكنيست من الائتلاف والمعارضة على حد سواء، بخصوص «المؤامرة الايرانية» . ورفض بيرس طلب تعيين لجنة تحقيق للبحث في فضيحة تزويد ايران بالاسلحة، وقال ان اسرائيل نفذت ما طلبته منها الولايات المتحدة الاميركية (عل همشمار ، ٢٧ / ١١ / ١٩٨٦) . من جهته، ذكر رابين انه لم يطلب من اسرائيل تحديد موقف بشأن تزويد ايران بالاسلحة، بل طلب منها مساعدة الولايات المتحدة، وقد ساعدتها (عل همشمار ، ٢٧ / ١١ / ١٩٨٦) . وقال نائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، دافيد ليفي: «هناك امور لا تعرف كل الحكومات كل شيء عنها، لكن هذه الامور تتم بعد تفكير، وبناء على طلب من اميركا، عندما يواجه الاميركيون مشكلة، او أزمة» . وازضاف: «لقد استجبنا لهذا الطلب، ولذلك، يجب عدم وضع اسرائيل في موضع من عمل شيئاً دون علم أحد، فقد تمت المسألة بالتنسيق» (المصدر نفسه) . وصرح وزير الدولة الاسرائيلي، عيزر وايزمان، في برنامج «موكيد» التلفزيوني، بأنه اوصى، خلال اجتماع مجلس الوزراء المصغر، بأن تعرض صفقات الاسلحة، من الآن فصاعداً، على مجلس الوزراء للتصديق عليها. وقال وايزمان ان عدم طرح الموضوع على مجلس الوزراء حال دون اجراء مناقشة مبدئية حول مسألة ما اذا كان من الافضل لاسرائيل، بصفة عامة، من ناحية اهدافها السياسية، تشجيع نظام الخميني . وقد اجاب وايزمان على ذلك بالنفي، وأشار الى انه نشأ عرف، في السنوات الاخيرة على ما يبدو، يقضي باتمام صفقات اسلحة بموافقة رئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع فقط (المصدر نفسه) . من ناحية اخرى، قال